الأمم المتحدة

A/C.2/54/SR.10

Distr.: General

3 January 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة ١٠

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد براوزي (نائب الرئيس) . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:** Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٩٧ من جدول الأعمال: المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي (تابع)

(د) تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

(هـ) أزمة الديون الخارجية والتنمية (A/54/270 و A/54/370 و A/54/56 و A/54/94-S/1999/518 و A/54/170 و A/54/175)

١ - السيد نتاخوانا (بوتسوانا): أعرب عن اتفاق وفده مع البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وشدد على أهمية العلم والتكنولوجيا وشرح محور تركيز بلده لإعادة توجيه المناهج التعليمية بغية تلبية احتياجاته المتنامية، عن طريق تقديم الحوافز للطلبة في تلك التخصصات.

٢ - وقال إن البلدان النامية التي لا تزال صناعاتها في مهدها مطلوب منها أن تتنافس في الأسواق العالمية مع البلدان المتقدمة النمو. فينبغي أن يستمر الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتيسر من خلاله نقل التكنولوجيا، عنصرا أساسيا في التعاون بين الشمال والجنوب. وأضاف أن للعلم والتكنولوجيا أهميتهما ليس بالنسبة للاقتصاد فحسب بل ولحماية البيئة والتنبؤ بالتغيرات البيئية والتعامل معها.

٣ - واستطرد قائلا إن خدمة الديون تظل عبئا ثقيلا على عاتق البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا. فسداد الديون للمقرضين ليس غير مستطاع فحسب بل وليس مستداما. وخدمة الديون تضر بتمويل التنمية وتوفير الخدمات الاجتماعية.

٤ - ولمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ومبادرة كولونيا هدف نبيل هو المساعدة في حل أزمة الديون. بيد أنهما ليستا العلاج الشافي. وقد توصلت حلقة دراسية رفيعة المستوى عقدت مؤخرا في نيروبي ورأسها الرئيس البوتسواني فيستوس غ. موغاي إلى استنتاج أن تخفيف وطأة الديون ليس وحده حلا قاطعا وأن من الضروري دمج أهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية؛ وأنه يجب التشجيع على إقامة نظم حكم مسؤولة وإدارة اقتصادية سليمة؛ وأن حل مشكلة ديون أفريقيا يتطلب فهما عميقا لهيكلها وطبيعتها وأصلها ويجب أن يتمشى مع التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والطويلة الأجل؛ وأن من الضروري الحد من الاعتماد على المساعدة الإنمائية الرسمية.

٥ - كذلك أعرب المشاركون في الحلقة الدراسية عن ارتياحهم لتنقيح مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المتفق عليها في مؤتمر قمة كولونيا، ولتوسيع نطاق معايير المبادرة بحيث تشمل الأبعاد الاجتماعية وخاصة القضاء على الفقر. وأشاروا إلى ضرورة تخفيض الإطار الزمني للحصول على تخفيف الديون وكسر حدة الاشتراطات الصارمة المتعلقة بالعوامل الضريبية وغيرها. كما أكدوا أن الحاجة تدعو إلى أن تحقق مبادرة البلدان

الفقيرة المثقلة بالديون صافيا إيجابيا من تدفق الموارد، حتى مع إلغاء الديون المعلقة؛ وأن من الضروري أن توجه الوفورات المتجمعة من تخفيف وطأة الديون نحو الإنفاق الحكومي ذي الأولوية وأن تلغى جزئيا الديون الثنائية والديون المتعددة الأطراف بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية.

٦ - وأضاف أن بوتسوانا تعرب عن امتنانها لرئيس الولايات المتحدة لإعلانه مؤخرا عن احتمال تخفيف الديون بنسبة ١٠٠ في المائة على البلدان الفقيرة، وتحث البلدان الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أن تحذو ذلك الحذو.

٧ - **السيد غوليلميلي** (فنزويلا): استرعى الانتباه إلى التأثير السلبي على بلده من التخفيض في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما أسعار النفط، وإلى العبء الثقيل الذي تمثله الديون العامة الخارجية وخدمتها، والذي برغمه تفي فنزويلا بالتزاماتها الدولية في مواعيدها وتنجح في تخفيض حجم الديون من ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ١٩٩٣ إلى ٢٢,٤ في المائة في نهاية عام ١٩٩٨.

٨ - وكان من الضروري أن يقام نظام جديد لإدارة الديون الخارجية كي تطلق الموارد للأغراض والنفقات الاجتماعية؛ ويرجى تأمين الدعم من الدائنين. وتقر فنزويلا بما أدته الأمم المتحدة بصدد مشكلة الديون الخارجية وتؤيد كل الأنشطة الموجهة نحو تحقيق نتائج عملية وملموسة لحلها. وقال إن تنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون له أهمية خاصة في الحد من عبء الديون إلى مستويات ممكنة عمليا على الأجل المتوسط. كما أنه مهم لزيادة التعاون الدولي في التوصل إلى حل دائم لمشكلة الديون الخارجية على البلدان النامية، مما قد يسهم في تعزيز الاقتصاد العالمي وزيادة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في تلك البلدان. وأضاف أن من الضروري تشجيع الاستثمار الأجنبي وإدخال موارد جديدة عن طريق تخفيف عبء الديون من خلال برامج التحويل وبمقايضة الديون بمشاريع تعليميةومشاريع للحماية الاجتماعية. ومن المستصوب تطبيق مزيد من المرونة في مفاوضات نادي باريس، وإعادة صياغة معايير جدولة الديون.

٩ - وعلى المؤسسات المتعددة الأطراف أن تغير سياساتها، وخاصة ما يتعلق منها بتأمين التحويل الإيجابي للموارد إلى البلدان النامية وتخفيض أسعار الفائدة وتمديد فترات سداد الديون والتعاون مع البلدان المانحة في المفاوضات مع المصارف التجارية. وطالب بأن يتخذ صندوق النقد الدولي تدابير صارمة للتنازل عن ديون أشد البلدان فقرا، وفي ظروف خاصة، ديون البلدان ذات الدخل المتوسط التي تواجه صعوبات خطيرة، وحث على زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية للإفراج عن الموارد مما يمكن معه تحسين آفاق النمو.

١٠ - وأعرب وفده عن القلق إزاء التأخير في إعادة هيكلة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وخاصة إزاء تأثير هبوط أسعار السلع الأساسية على كثير من البلدان النامية. وأعرب كذلك عن قلقه لعدم كفاية التمويل لأنشطة مرفق التكيف الهيكلي المعزز ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وحتى بالنسبة للبلدان القليلة التي ربما تستطيع حاليا اختيار تلقي ذلك الدعم. وينبغي أن تزاد المساهمات الثنائية بحيث يوزع العبء بالتناسب حتى يمكن لبلدان أخرى أن تستفيد من المبادرة.

١١ - وفي مؤتمر القمة العاشر لرؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ١٥ المعقود في جامايكا في شباط/فبراير ١٩٩٩ وقعت حكومته الإعلان المشترك وأوضحت ضرورة حل مشكلة عبء الديون بالنسبة للاقتصادات النامية، من أجل الاقتصادات نفسها والنظام المالي الدولي على السواء. ويعيد وفده تأكيد تأييده لمبادرة كولونيا لحل مشكلة الديون وترحيبه بمنح أشد البلدان فقرا معاملة تفضيلية.

١٢ - **السيد سبيكو** (جنوب أفريقيا): قال بعد تأييد وفده للبيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إن مشكلة المديونية الخارجية المزمنة تمتص موارد البلدان النامية وخاصة أقلها نموا. فصافي تحويل موارد البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو حكم عليها بحالة تخلف مستديم في النمو وباستمرار تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية المقترن بمشكلة ديون البلدان النامية، إذ أنها تعتمد عليها في تنميتها. وزاد الحالة ترديا عدم الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة وعدم الإخلاص في تنفيذ نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية. ويضاف إلى هذا أن حالة مديونية تلك البلدان لم تعد تحفز على الاستثمار الأجنبي المباشر.

١٣ - وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن مجموع الديون الخارجية على القارة وصل إلى ٣٥٠ مليار دولار فألقى بعبء لا يطاق على عاتق جميع بلدان المنطقة. وقال إن وفده يرحب لذلك بإعلان كولونيا الصادر عن مجموعة السبعة، ويرجو أن يحقق تحسنا في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وذلك بإتاحة تخفيض أعمق وأكبر وأسرع في تلك الديون من خلال أهداف أدنى لاستدامة الديون وتخفيض أكبر في الديون. وينبغي أن يراعى في أي مجموعة أهداف جديدة مبدأ القدرة على السداد؛ وينبغي تمويل المبادرة تمويلا جيدا؛ وألا تتحول الصلات بين برامج الحد من الفقر والتنمية الاجتماعية والبشرية إلى شروط جديدة. وينبغي أيضا تحديد معايير الأهلية تحديدا واضحا، وإعادة النظر في الأطر الزمنية ليصل التخفيف إلى البلدان التي تواجه ديونا متراكمة عسيرة السداد.

١٤ - وبالإضافة إلى تدابير تخفيف عبء الديون ثمة حاجة ماسة إلى تدفقات مالية جديدة إلى البلدان المدينة وإلى أن تواصل البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف تقديم مساعدة مالية ميسرة لدعم برامج الإصلاحات الاقتصادية والاستقرار والتكيف الهيكلي في البلدان النامية. ومن المهم أيضا للبلدان الأفريقية نفسها أن تعالج مسألة هروب رأس المال، فمن الأمور الخانقة أن تنخرط نخبة فاسدة في التحويل غير المشروع لرأس المال وتنتظر في الوقت نفسه أن يستثمر الآخرون مواردهم في اقتصاد أفريقيا.

١٥ - وإذا كان المطلوب هو أن تفي البلدان النامية بالتزامات الديون عليها، فإنها تحتاج إلى مصادر تمويل إضافية. ويمكن للتوسع في التجارة أن يجلب موارد جديدة، ولكن في تلك الحالة يصبح من الضروري وضع نهاية لصور الحمائية الجديدة في إطار اتفاقات منظمة التجارة العالمية وإتاحة وصول البلدان النامية إلى الأسواق بمنتجاتها التنافسية.

١٦ - وقد غمس القادة الأفريقيون أنفسهم في الكفاح من أجل إنهاء الفقر والجهل والمرض والتخلف ونقص التنمية والتشاؤم، في أفريقيا. وقد اتخذوا خطوات لاستعادة كرامة الناس في أفريقيا ومعالجة مفهوم أن القارة تعتمد على إحسان المانحين. وقد قال رئيس جنوب أفريقيا مؤخرا إنه لم يعد مما يحتمل أنه بينما يسجل العالم النمو والتنمية تبعث أفريقيا برسالة كساد ونقص في التنمية. فلا بد أن يكون القرن الجديد قرنا لأفريقيا. وأفريقيا محتاجة لدعم المجتمع الدولي في مهمة عسيرة ومعقدة تتصل ببلوغ نهضتها. وما العفو عن الديون إلا واحدا من سبل تحقيق ذلك.

١٧ - **السيد كاباكتولان** (الفلبين): قال بعد انضمامه إلى البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إن الحل الدائم لمشكلة الديون على البلدان النامية ليس مجرد إعفائها من عبء الديون بل وضعها أيضا على طريق النمو الاقتصادي والتنمية الدائمين. ولهذا السبب يجب أن يصاحب تخفيض حجم الديون وتخفيض خدمة الديون ضخ أموال جديدة. وقد شددت قرارات الأمم المتحدة على ضرورة أن تتجه تدفقات الأموال الجديدة إلى البلدان المدينة وأن تواصل البلدان الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف تقديم المساعدة المالية الميسرة. وأسهمت الأمم المتحدة في توعية المجتمع الدولي بمشكلة الديون. ولم يكن من الممكن في السابق حتى مجرد الكلام عن تخفيف الديون المستحقة للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛ وقد تغير هذا وبرزت إلى الوجود مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية شددت قرارات الأمم المتحدة بشأن الديون على ضرورة تسريع وتعميق تخفيض الديون، والمرونة في تنفيذ معايير الأهلية. ويبدو أن الأطر الزمنية الصارمة في "نقاط اتخاذ القرارات" و "نقاط الإكمال" أصبحت أكثر مرونة. وقد يسرت مبادرة كولونيا تقصير المرحلة الثانية إلى أقل من ثلاث سنوات، بينما فتح تخفيض أهداف استدامة الديون وإلغاء ديون نادي باريس بنسبة تزيد عن ٩٠ في المائة وإمكانية الإعفاء بنسبة ١٠٠ في المائة من ديون المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية، الباب أمام إمكانيات قد تكون أعمق من تخفيض الديون.

١٨ - وأضاف أن وفده أعرب عن ترحيبه بإعلان الرئيس كلينتون إلغاء كامل ديون البلدان التي تفي بمعايير معينة، وعن تشجيعه البلدان الدائنة الأخرى على أن تسلك مسلكه. بل إن من الضروري الذهاب إلى أبعد من ذلك. إذ يتعين ترجمة نوايا المجتمع الدولي إلى أفعال. وينبغي ألا تقع هذه النوايا في شرك التعقيدات الإجرائية. والتمويل المطلوب لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ينبغي أن يتاح فورا، وأن تتقدم البلدان الصناعية على الفور بمساهماتها. وينبغي أن تكون المرونة هي القاعدة، لا أن يكون الاستثناء هو القاعدة، ويجب أيضا أن تكون بأثر رجعي بالنسبة للبلدان التي أكملت مفاوضاتها من قبل. وينبغي أن تعدل على هذا الأساس ترتيبات البلدان المؤهلة التي وصلت بالفعل إلى نقطة اتخاذ القرارات أو نقطة الإكمال.

١٩ - ولن يكتمل أي حل للمشكلة إلا إذا روعيت أعباء ديون البلدان المعوزة ذات الدخل المتوسط. فتلك البلدان تعودت دينيا الوفاء بالتزاماتها، وأحيانا على حساب برامجها الاجتماعية، وربما قابل بعضها مع ذلك مشاكل خدمة الديون نتيجة لأزمات مالية أو بسبب مشاكل هيكلية في تحصيل العوائد الكافية. وجدير بالذكر أن البلدان المتوسطة الدخل تسهم بنصيب كبير في المال والتجارة العالميين، وأن أزمة الديون في الثمانينات قد نجمت عن

عجزها عن خدمة بعض من ديونها. وقد يكون من الحكمة مراقبة حالتها، ولا سيما فيما يتعلق بديون القطاع الخاص، واستكشاف سبل حل مشكلة مديونيتها. وذلك من مصلحة الجميع.

٢٠ - **السيد توسين** (هايتي): قال إنه يوافق بالكامل على البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن البلدان النامية ولا سيما بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بدأت التسعينات بتفاؤل إزاء التنمية الاقتصادية حيث عززت نهاية الحرب الباردة وفض الصراعات المختلفة في المنطقة إيجاد مناخ سياسي أكثر استقرارا يوائم النمو. واستفادت حكومات كثيرة من ذلك الوضع بإجراء إصلاحات اقتصادية وتنفيذ سياسات للتكيف الهيكلي رغم ما يصاحب ذلك من تكاليف اجتماعية. وللأسف فقد أحبطت آمالها بسبب حالة الاقتصاد الكلي الدولية، بما في ذلك تنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي التجارية، والأزمة المالية الخطيرة الناشئة في آسيا، وقبل ذلك كله استمرار عبء ديون على أشد البلدان فقرا.

٢١ - وقال إن حكومته تنفذ منذ عام ١٩٩٤ برنامجا لإنعاش وتحديث الاقتصاد مع التركيز على إعادة جدول الديون الخارجية، والدخول في مفاوضات مع الدائنين في إطار نادي باريس. ورغم التفهم الشديد من شركاء هايتي فقد ثبت أن تخفيف عبء الديون الممنوح غير كاف لتحرير رأس المال اللازم لتمويل النمو الاقتصادي المتجدد. وتتضح من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ وعنوانه "وضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل لدعم هايتي" حاجة البلد لمعاملة خاصة لديونه الخارجية. وللأسف فإن حالة هايتي الاقتصادية الصعبة لم تكف لإقناع الدائنين العالميين الأوائل بأن هايتي ينبغي أن تكون ضمن المستفيدين من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٢٢ - وأضاف أن حكومته تقدر التدابير المتخذة مؤخرا لتخفيف وطأة الديون، ومنها مبادرة كولونيا، وحملة يوبيل ٢٠٠٠، وإعلان حكومة الولايات المتحدة أنها بصدد إلغاء الديون الثنائية على البلدان الفقيرة. بيد أنه يرجو ألا يكون هناك تمييز أو أحكام تقييدية تؤثر على تنفيذ تلك التدابير، حيث أن عواقب الديون واحدة في كل مكان: وهي الفقر وعدم الاستقرار الاجتماعي.

٢٣ - **السيد الأوجلي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وإن الأمم المتحدة تدرك الآثار الضارة للديون التي أدت إلى بطء التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتركتها عاجزة عن تلبية الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لشعوبها. والأشد تأثرا بذلك الوضع هم الأطفال والنساء وكبار السن.

٢٤ - وأضاف أن أزمة الديون خرجت عن السيطرة في الثمانينات وأصبح عبؤها يزداد ثقلا. وتناقص الإنفاق العام بدرجة كبيرة ولم يعد للفقراء تأثير على القرارات التي تمس مستقبلهم. وكان أسوأ المتأثرين البلدان الأفريقية حيث لم تواجه مشاكل اقتصادية فحسب، بل وكوارث طبيعية أيضا. وألقت الظروف المفرطة القسوة التي فرضتها البلدان الدائنة بخناق سياسي حقيقي على شعوب وحكومات البلدان النامية. ورغم النوايا الطيبة لدى بعض الدائنين فهي لم تتمكن من إنشاء آليات منصفة لحل المشكلة. وقدمت اقتراحات كثيرة لإلغاء الديون

ولتخفيف أعباء الديون على البلدان النامية. وقال إنه يرجو أن تترجم هذه الاقتراحات إلى أعمال ملموسة من قبيل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، من غير أن تفرض شروطا للحصول على المساعدة.

٢٥ - وليس من العدل أن تعالج مشكلة الديون على أساس كل حالة على حدة إذ ليس أمام البلدان النامية أي بديل غير الدخول في مفاوضات مبرمجة سلفا من بلدان الشمال الدائنة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ولم يكن غريبا أن تكون تلك المفاوضات جائرة دائما للبلدان النامية. فينبغي أن يحترم المجتمع الدولي حق الشعوب في التنمية وأن يبرهن على الإرادة السياسية لإقامة نظام عادل ومتوازن ومتساوق، عن طريق السعي لكفالة التنفيذ الفعال للمبادئ المحددة في وثائق الأمم المتحدة.

٢٦ - **السيد شوي سيوك - يونغ** (جمهورية كوريا): قال إن تقرير الأمين العام عن التطورات الأخيرة في حالة ديون البلدان النامية (A/54/370) كشف عن مشاكل خطيرة تواجه البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وعن تزايد عدد البلدان النامية المتوسطة الدخل التي احتدت مشاكلها بسبب الأزمة الآسيوية. وإن عبء الديون المستدام عقبة رئيسية أمام الجهود التي تبذلها معظم البلدان النامية وصولا إلى القضاء على الفقر وتحقيقا للتنمية المستدامة. وينبغي ألا يعتبر تخفيف وطأة الديون هدفا نهائيا بل وسيلة لمساعدة البلدان على الخروج من قبضة الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية والبشرية.

٢٧ - واستطرد قائلا إن المشاكل المرتبطة بعبء الديون مشاكل معقدة وهيكلية ومترابطة ولذا فمن المهم ملاحظة توافق الآراء الناشيء على الصلة بين الحد من الفقر وقضايا الاقتصاد الكلي. وينبغي أن تكون استراتيجية تخفيف الديون شاملة ومراعية لمصالح كل القطاعات والجهات المؤثرة. وبينما كانت مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون آلية مفيدة لمعالجة مشاكل الديون، كان تنفيذها إلى الآن بطيئا. ومع ذلك جاء تقييم مؤسسات بريتون وودز للمبادرة إيجابيا. أما مبادرة كولونيا والمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمرفق الجديد للحد من الفقر وللنمو فاعتبرت خطوات هامة في سبيل تسريع وتعميق عملية تخفيف وطأة الديون وتوسيع نطاقها. وأضاف أن حكومته ترحب بتلك المبادرات وتنظر في الإسهام في الصندوق الاستئماني لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون الذي أنشأه البنك الدولي.

٢٨ - وقال إن من الضروري أن توجد الإرادة السياسية لترجمة تلك المقترحات إلى واقع. ومن المهم على الصعيد الدولي مواصلة توفير بيئة تمكين للبلدان النامية تتيح لها الخروج من قبضة الفقر ونقص التنمية. وعلى الصعيد الوطني تدعو الحاجة إلى وضع سياسات لتعزيز التنمية المستدامة ولتنفيذها بأسلوب تشاركي شفاف مع التركيز على القطاعات الاجتماعية. وينبغي أن تكون السياسات الاجتماعية للحكومات العنصر الأساسي في التكيف الهيكلي في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويساور حكومته قلق إزاء تردي حالة بعض البلدان المتوسطة الدخل التي تواجه مشاكل إفلاس رغم جودة سياساتها وذلك بسبب الاختناقات الهيكلية أو الصراعات الخارجية. وهو يرجو أن يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات الملائمة أيضا في هذا الصدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٥